

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٤٣٩ لسنة ٢٠١٧

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ في شأن التسعير الجبسي

وتحديد الأرباح وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن الهيئة المصرية العامة للبترول ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٣٦ لسنة ٢٠١٤ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٦٢ لسنة ٢٠١٤ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٨١١ لسنة ٢٠١٦ ؛

وعلى قرار وزير البترول والثروة المعدنية رقم ٥٦ لسنة ١٩٩١ ؛

وفي ضوء الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٧/٢٠١٨ المعتمدة من مجلس الوزراء ؛

وبناءً على قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢ يونيو ٢٠١٧ بتنفيذ إجراءات ترشيد دعم

المنتجات البترولية والغاز الطبيعي وتفويضه للسيد المهندس رئيس مجلس الوزراء

والسيد المهندس وزير البترول والثروة المعدنية باتخاذ الإجراءات اللازمة ؛

قرر:

(المادة الأولى)

يُحدد سعر بيع الغاز الطبيعي المضغوط المستخدم في المنازل والنشاط التجاري

المعادل للاستخدام المنزلي وفقاً لسرّاح الاستخدام التالية :

السعر (قرش للمتر المكعب)	كمية الاستهلاك (بالمتر المكعب)
١٠٠ قرش للمتر المكعب	صفر حتى ٣ م ^٣
١٧٥ قرشاً للمتر المكعب	ما يزيد عن ٣ م ^٣ وحتى ٦٠ م ^٣
٢٢٥ قرشاً للمتر المكعب	ما يزيد عن ٦٠ م ^٣

(المادة الثانية)

يُنشسر هذا القسراز في الجريسدة الرسمية ، ويُعمل به على الكميات المستهلكة اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ نشره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٤ شوال سنة ١٤٣٨ هـ

(الموافق ٢٨ يونية سنة ٢٠١٧ م) .

رئيس مجلس الوزراء

مهندس / شريف إسماعيل